

لجنة البرنامج والميزانية
الدورة السادسة والثلاثون
فيينا، 29-30 أيلول/سبتمبر 2020
البند 7 من جدول الأعمال المؤقت
حشد الموارد المالية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة الثامنة والأربعون
فيينا، 23-25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

حشد الموارد المالية

تقرير من المدير العام

هذا التقرير مقدم استجابة للتكليف الوارد في المقرر م ت ص-5/25، الذي طلب فيه إلى المدير العام أن يقيم حواراً متواصلاً مع الدول الأعضاء من أجل توفير دعم نشيط للجهود المشتركة الرامية إلى حشد الموارد. وينبغي النظر فيه مقترناً بتقرير اليونيدو السنوي 2019، الذي يتضمن معلومات عن حشد الموارد المالية في تلك السنة.

أولاً - مقدمة

1- نظراً إلى محدودية توافر التمويل المتاح لأنشطة التعاون التقني من ميزانية اليونيدو العادية، حسبما هو محدد في دستور اليونيدو، لا بد من حشد موارد من خارج الميزانية من أجل تقديم خدمات المنظمة. وكما هو مبين في التقرير السنوي 2019، في القسم المعنون "التمويل والتبرعات المالية"، بلغت حافظة المشاريع والبرامج التي ستنفذ في المستقبل (الرصيد غير الملتمزم به والأقساط المقبلة) مستوى غير مسبوق قدره 586.6 مليون دولار، وهو ما مكن المنظمة من زيادة تقديم الخدمات المندرجة في نطاق ولايتها إلى البلدان المستفيدة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ونتيجة للانخفاض الدوري في التمويل المقدم من مرفق البيئة العالمية، الذي تزامن مع تراجع ما يوافق على تمويله من مشاريع جديدة من الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال (الصندوق المتعدد الأطراف)، بلغ الحجم الإجمالي للتبرعات المخصصة للتنفيذ 154.7 مليون دولار. غير أن مستوى الأموال المحشودة ظل مرتفعاً عند 198.5 مليون دولار، وكذلك الأمر بالنسبة لما تنفذه اليونيدو من خدمات التعاون التقني، التي زادت لتبلغ 190.3 مليون دولار.

2- تُلقي من الصندوق المتعدد الأطراف مبلغ مقداره 16.1 مليون دولار، ومن مرفق البيئة العالمية مبلغ مقداره 28.2 مليون دولار، وأتت الحصة الأكبر من التبرعات من المساهمات الحكومية، وبلغ مجموعها 105.6 ملايين دولار. وبقيت المساهمات المقدمة من الاتحاد الأوروبي مرتفعة حيث بلغت 25.2 مليون دولار.



وساهمت سبع عشرة⁽¹⁾ جهة مانحة حكومية بأكثر من مليون دولار صافية من تكاليف دعم البرامج. ويؤكد ذلك الطابع الأساسي للتمويل الحكومي فيما يتعلق بتنفيذ استجابات المنظمة للتحديات العالمية.

ثانياً - محط التركيز المواضيعي والتقدم المحرز في حشد الأموال

3- تتسم الأولويات المواضيعية الأربع للمنظمة، المتمثلة في تحقيق الرخاء المشترك والنهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية وحماية البيئة وتعزيز المعارف والمؤسسات، بأهمية مستمرة بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي والاقتصادي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

4- وجرى تعزيز التعاون الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص في إطار الأولويات المواضيعية لليونيدو، واسترشاداً بإعلان ليما (م ع-15/ق-1) وإعلان أبوظبي (م ع-18/ق-1)، مما يزيد من نطاق ومدى التأثير التحويلي لليونيدو. كما تم ضم الجهود المتعلقة بحشد الموارد لصالح برامج الشراكة القطرية، وأقيمت شراكات مع المنظمات ذات الولايات والمهارات المكملة لعمل المنظمة من أجل مواصلة تحسين خدمات اليونيدو وتأثيرها.

5- وتماشياً مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 293/70 بشأن الإعلان عن العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (2016-2025)، شجعت اليونيدو على زيادة التعاون بين الشركاء من القطاعين العام والخاص للإسهام في تحقيق أهداف التنمية الصناعية المستدامة في أفريقيا.

6- وشاركت المنظمة أيضاً على نحو استباقي في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومن ثم شاركت بنشاط في آليات التمويل التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما من خلال البرامج المشتركة والصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، مثل صندوق الأمم المتحدة المشترك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومؤخراً، صندوق الأمم المتحدة للتصدي لفيروس كوفيد-19 والتعافي من آثاره.

7- وإضافة إلى حافظة المشاريع والبرامج التي ستنفذ في المستقبل، واصلت المنظمة أيضاً تنويع قاعدة تمويلها للاستجابة للطلب المتزايد على خدماتها. وعلى وجه الخصوص، زادت المنظمة حافزاتها من اقتراحات التأهب بشأن الصندوق الأخضر للمناخ، وقدمت اقتراح اعتماد إلى صندوق التكيف.

8- وفي وقت كتابة هذا التقرير، تضطلع المنظمة بجهود كبيرة للاستجابة بسرعة وفعالية للأزمة العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وتركز التدخلات الأولية حالياً على التخفيف من حدة الأبعاد الصحية للأزمة عن طريق زيادة قدرات البلدان النامية على الاستجابة. واستُهلّت مبادرات مشتركة مع منظمة الصحة العالمية في أفريقيا، وكذلك مع شركاء آخرين، تسخر اليونيدو من خلالها خبراتها الفنية لتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية من أجل إنتاج معدات الوقاية الشخصية، مثل القفازات والأردية الواقية والأقنعة وهلام الكحول المائي. وفي الوقت نفسه، تتشاور اليونيدو ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة ومع دولها الأعضاء وأصحاب المصلحة والشركاء تحسباً للحاجة إلى زيادة المساعدة المقدمة من أجل معالجة البعد الاجتماعي والاقتصادي المدمر للأزمة.

(1) الجهات المانحة الحكومية التي قدمت مساهمات تتجاوز مليون دولار صافية من تكاليف دعم البرامج (بالملايين): اليابان 16.8، سويسرا 9.2، إيطاليا 8.7، السويد 7.6، الصين 5.5، ألمانيا 4.1، النرويج 3، النمسا 1.9، المغرب 1.7، جمهورية كوريا 1.7، الاتحاد الروسي 1.6، الولايات المتحدة الأمريكية 1.4، جمهورية إيران الإسلامية 1.3، الهند 1.3، كندا 1.1، إسبانيا 1.1، فنلندا 1.

ثالثاً - محور تركيز برامج فترة السنتين 2020-2021 والتوقعات بشأن حشد الأموال

- 9- تسترشد اليونيدو في وضع برامجها بإطار اليونيدو البرنامجي المتوسط الأجل 2018-2021، وإعلان أبوظبي (م ع-18/ق-1) الذي صادقت عليه الدول الأعضاء فيها في الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام.
- 10- وتؤثر الأزمة الصحية الراهنة والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 تأثيراً كبيراً على عمل اليونيدو. فالإحدى جوانب الاستجابة الأولية بغرض زيادة قدرات البلدان النامية على التخفيف من الأثر الصحي للجائحة من خلال استجابات منسقة وشاملة ومتعددة الأطراف، ستكون لمزايا اليونيدو النسبية في مجالات إنشاء سلاسل قيمة عالمية مرنة والتصدي لتحديات الأمن الغذائي في أشد البلدان ضعفاً أهمية خاصة. وسيظل لبرنامج الشراكة القطرية، بوصفه أداة لتنسيق موارد عدة شركاء من القطاعين العام والخاص ومواءمتها والاستفادة منها، أهمية بالغة في توسيع نطاق وتأثير أنشطة التعاون التقني التي توفر فرص عمل وتدر دخلاً.
- 11- وفي سياق اتفاق التمويل، تعهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمضاعفة مستويات الموارد الموجهة عبر الصناديق المعنية بالتنمية، سواء من الصناديق المجموعة المشتركة بين الوكالات أو الصناديق المواضيعية التابعة لوكالة واحدة. ومن ثم، سوف تكتسب هذه الأدوات المزيد من الأهمية. والدول الأعضاء مدعوة إلى تيسير تمويل أطول أجلاً وأكثر مرونة، ولا سيما من خلال المساهمات في الصناديق الاستثمارية المواضيعية للمنظمة، لتمكين اليونيدو من الاستجابة بسرعة للطلبات الحساسة من حيث التوقيت المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة.
- 12- وستواصل اليونيدو جهودها الرامية إلى زيادة تنوع مصادر تمويلها لضمان أن تظل قدرتها على تقديم مساهمات كبيرة في أهداف التنمية المستدامة بمنأى عن الأزمة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، ستواصل الجهود الرامية إلى المشاركة في مبادرات أوسع نطاقاً مع الدول الأعضاء، وسيجري تعزيز التعاون مع الصناديق العالمية مثل الصندوق الأخضر للمناخ.
- 13- وفيما يتعلق بالتعاون مع مرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف، فإن التوقعات إيجابية بالنسبة للتمويل في المستقبل. ففي الأشهر القليلة الماضية، قُدم 14 مفهومًا يشمل 15 بلداً إلى أمانة مرفق البيئة العالمية، بالإضافة إلى مشروع عالمي واحد في إطار برنامج العمل القادم الخاص بالتجديد السابع لموارد الصندوق الاستثماري لمرفق البيئة العالمية (GEF-7). ويقتضي إجمالي مبلغ المنحة الخاصة بهذه المفاهيم 63 مليون دولار. وفي الاجتماع المقبل لمجلس مرفق البيئة العالمية، الذي سيعقد افتراضياً عن طريق الإنترنت في بداية حزيران/يونيه 2020، ستجري الموافقة على القائمة النهائية للمفاهيم التي سيتم العمل عليها وتطويرها لاحقاً لتصبح مشاريع مكتملة، وستدرج في حافظة اليونيدو أنشطة كمشاريع موافق عليها بقيمتها الصافية في الفترة 2021/2022.
- 14- وكان أداء اليونيدو قوياً في الماضي فيما يتعلق بحشد الموارد مما أسفر عن حافظة غير مسبقة من المشاريع والبرامج. ومع ذلك، وبالنظر إلى حالة عدم اليقين الشديدة الناتجة عن جائحة كوفيد-19 الحالية، لا يزال الغموض يكتنف التوقعات. فبقدر ما هو مؤكد أن الطلب على خدمات اليونيدو سوف يزيد نظراً لأهمية ولاية اليونيدو وخبراتها الفنية في معالجة البعد الاجتماعي والاقتصادي للأزمة الحالية، لا يزال من الصعب التنبؤ بالتأثير القصير الأجل على حجم التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء في اليونيدو.

رابعاً - الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

15- لعل اللجنة تود أن تنتظر في توصية المجلس باعتماد مشروع المقرر التالي:

"إن مجلس التنمية الصناعية:

(أ) يحيط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة IDB.48/7-PBC.36/7؛

(ب) يقرر تفويض المدير العام سلطة الموافقة على مشاريع لتمويلها في إطار صندوق التنمية الصناعية في عامي 2020 و 2021 وفقاً للأولويات المحددة في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل 2018-2021 (IDB.45/8 و GC.17/6)؛

(ج) يشجع الدول الأعضاء وسائر الجهات المانحة على زيادة تبرعاتها لليونيدو، بما في ذلك للصندوق الاستثماري للشراكة المنشأ حديثاً، وكذلك للحساب الخاص بالتبرعات للأنشطة الأساسية، وصندوق التجهيزات الكبرى؛

(د) يشجع أيضاً جميع الجهات المانحة على النظر في التبرع بأموال غير مخصصة لأغراض بعينها، وتحديدًا لتمكين اليونيدو من الاستجابة السريعة لطلبات الحصول على المساعدة، ووضع أنشطتها البرنامجية وتنفيذها على نحو فوري ومنسق؛

(هـ) يطلب إلى الدول الأعضاء أن تنتظر في تقديم تبرعات لليونيدو لتمكينها من العمل مع مصادر التمويل التي تشترط التمويل المشترك، وذلك إما بالمساهمة في الصناديق الاستثمارية المخصصة أو بتقديم تمويل لأغراض خاصة على المستوى القطري أو العالمي؛

(و) يشجع حكومات البلدان المستفيدة على الاضطلاع بدور نشيط في مشاطرة اليونيدو مسؤولية حشد أموال للأنشطة ذات الأولوية المتفق عليها بصفة مشتركة، ويشجعها تحديدًا على أن تأخذ زمام المبادرة في استبانة الأموال المتاحة على المستوى القطري والحصول عليها، بما في ذلك فرص تقاسم التكاليف على الصعيد المحلي، وكذلك الأموال المتاحة من الجهات المانحة الثنائية، والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، والبنك الدولي، وسائر مؤسسات التمويل الإنمائي؛

(ز) يوصي بشدة بأن تتعاون الدول الأعضاء مع المنظمة وتدعم جهودها الرامية إلى وضع وتعزيز برامجها ومبادراتها في سياق التنمية الدولية، وخاصة من خلال المؤتمرات الدولية وغيرها من أشكال التحاور، بغية ضمان التعريف الجيد بهذه المبادرات، والإقرار بصلتها الوثيقة بأهداف التنمية الدولية، وإتاحة ما يلزم من موارد لها."